

## الشرط الكبير

إما أن يتماسك بالجميع أو يرد الجميع أو يتماسك بالبعض بجيع الثمن هذا إن كان السالم باقيا فإن فله رد المعيب مطلقا وأخذ حصته من الثمن (أو) يكون المعيب (أحد مزدوجين) لا يستغنى بأحد هما عن الآخر كأحد خفين أو مصراعين أو قرطين أو سوارين لجري العادة بأنه لا يستغنى بأحد هما عن الآخر فليس له رد المعيب بحصته من الثمن والتمسك بالسليم (أو) يكون المعيب (أما وولدها) الواو بمعنى أو فإذا وجد العيب بأحد هما وجب رد هما معًا أو التمسك بهما معًا (ولا يجوز) للمشتري (التمسك بأقل استحق) أو تعيب (أكثره) بحصته من الثمن بل يتعمين رد الباقي لأن التمسك بالباقي القليل كإنشاء عقدة بثمن مجهول إذ لا يعلم ثمنه إلا بعد تقويم المبيع كلها أو لا ثم تقويم كل جزء من الأجزاء وهذا في المبيع المقوم المعين المتعدد كثياب وأما إن كان متعددا كدار فاستحق بعضها قليلا أو كثيرا فإن المشتري يخسر في الرد والتمسک كما يأتي في قوله أو استحق شائع وإن قل وأما الموصوف فلا ينتقض البيع ويرجع بالمثل ولو استحق الأكثر كالمثلى وضمير أكثره للمبيع لا لأقل .

ولما ذكر أن المبيع إذا استحق أكثره انفخت العقدة أتي بثمرة ذلك ولو فرع بالفاء